موجز المرافعة

الأبعاد الماكرو اقتصادية والجندرية لمؤسسات بريتون وودز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إعداد: حركة مينافيم للعدالة الاقتصادية والإيكولوجية والتنمية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

WE DO Women's Environment & Development Organization

MENAFEM
الحركة النسوية للعدالة الاقتصادية، الايكولجية و التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MenaFem Movement for Economic, Development And Ecological Justice

المحتويات

3 مقدمة

3 نبذة حول هذا الموجز

4 سياق سياسات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

4 النزاعات

5 أزمة المناخ

6 دور المؤسسات المالية الدولية

7 أجندة نسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإصلاح المؤسسات المالية الدولية

8 العمل اللائق والمشاركة في القوى العاملة

9 رعاية

9 تعبئة التمويل والإنفاق على المساواة الجندرية

10 الخاتمة

مقدمة

غالبًا ما تُقدم السياسات الاقتصادية الكلية على أنها أمور تقنية تتعلق بالأرقام والمؤشرات، إلا أن هذا التصور يغفل اختلال توازن القوى العالمي في العلاقات الاقتصادية، وكذلك الأبعاد الجندرية للاقتصاد الكلي، أي تأثيراته المختلفة على النساء والرجال والأشخاص غير الثنائيين. لقد طبع الماضي الاستعماري العلاقات الاقتصادية العالمية، حيث أصبح الاستخراج والاستدانة في الجنوب العالمي جزءًا راسخًا في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية العالمية، فيما يُسهم الإرث التاريخي للهياكل الاقتصادية الاستعمارية في استمرار أوجه اللامساواة البنيوية، لا سيما من خلال السياسات النيوليبرالية التي تروّج لها المؤسسات المالية الدولية. وتخدم هذه السياسات مجموعة صغيرة من الدول الغنية في الشمال العالمي على حساب الجنوب العالمي، مما يعيق التقدم نحو المساواة الجندرية والتنمية الشاملة.

يشكّل تقاطع سياسات الاقتصاد الكلي وديناميكيات النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضاريس معقّدة تلتقي فيها التنمية الاقتصادية مع تطلعات المساواة الجندرية. وتوجد في طليعة تشكيل هذا التقاطع مؤسسات بريتون وودز: مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهما فاعلان محوريان في قيادة السياسات والمبادرات الاقتصادية في مختلف أنحاء المنطقة. وتتجاوز السياسات الاقتصادية الكلية التي تضعها هذه المؤسسات الحدود الوطنية، مما يسهم في تفاقم الفوارق الجندرية من خلال الشروط المرتبطة بقروضها والأنظمة العالمية التي تكرّسها. ولتحديد حجم الضرر، توجب القيام بتحليل نقدي لعبت فيه الاقتصاديات والناشطات النسويات دورًا أساسيًا.

نبذة حول هذا الموجز

تمت صياغة هذا الموجز الترافعي ليكون بوصلة تستكشف العلاقة المعقّدة بين الاقتصاد الكلي والأبعاد الجندرية في سياق أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فمن خلال تحليل سياسات الاقتصاد الكلي وآثارها الجندرية في ظل ترابط النزاعات والأزمات البيئية، نسعى إلى تفكيك التعقيدات والتحديات والفرص التي تواجه النساء في المنطقة. ويمتد تحليلنا ليشمل تدابير التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي، والتي تفاقمت بفعل توجه مجموعة البنك الدولي نحو الخصخصة، مما يبرز الأعباء غير المتكافئة التي تتحملها النساء والفئات المهمشة.

فمن خلال دراسة معمقة لهذه القضايا، يهدف هذا الموجز الترافعي إلى تشجيع الحوار ودعم جهود صانعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، وسائر أصحاب المصلحة. فمن خلال الدعوة إلى تبنّي مناهج تراعي المقاربة الجندرية ضمن السياسات والتدخلات الاقتصادية الكلية، والمطالبة بإزالة الطابع الاستعماري عن الهياكل الاقتصادية، نسعى إلى تعزيز المساواة الجندرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودفع عجلة التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.

أولا: سياق سياسات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

النزاعات

تسببت النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما في فلسطين والسودان وسوريا وأفغانستان وإيران، في معاناة عميقة للنساء والفتيات، مما فاقم هشاشتهن وعرّضهن لمختلف أشكال العنف والحرمان. ففي هذه المناطق المتأثرة بالنزاع، تواجه النساء والفتيات سلسلة من التحديات التي تستهدف استقلاليتهن الجسدية، وتقيّد حريتهن في التنقل، وتضعف قدرتهن على اتخاذ القرار، حيث تنتشر ظواهر مثل الزواج القسري[1] وزواج الأطفال، إلى جانب العنف الجنسي[2] والاتجار بالبشر، وارتفاع معدلات العنف الأسري، والتي تعتبر من بين الظواهر المروعة التي تعاني منها النساء والفتيات في المنطقة.

إن العنف الجنسي ضد الفلسطينيين، نساء ورجال، كان ولا يزال جزءًا متجذرًا من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي منذ[3] عام 1948،إلى غاية الآن [4] لا سيما داخل السجون[5]. وقد أدّت الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، التي تنفذها القوات الإسرائيلية، إلى تصاعد هذا العنف الجنسي، بدءًا من حالات الاعتداء الجنسي التي ارتكبها جنود إسرائيليون ضد نساء فلسطينيات والتي حققت فيها الأمم المتحدة[6]، وصولًا إلى العديد من الشهادات حول تعرض رجال فلسطينيين للاعتداء الجنسي أثناء الاحتجاز، بما في ذلك مقاطع فيديو نشرها الجنود الإسرائيليون الذين نفذوا تلك الاعتداءات[7].

إن ما يميز محنة النساء والفتيات في هذه الصراعات هو تقاطع العنف القائم على النوع الاجتماعي مع الاضطرابات الأوسع نطاقًا التي تخلّفها الحرب. فالنزوح المطول[8]، والاستهداف المتعمد للصحفيين والعاملين في القطاع الصحي والمسعفين الأوائل، وانهيار الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية في غزة، كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم هشاشة وضع النساء الفلسطينيات. مما ينتج بيئة شديدة الخطورة تُهدَّد فيها صحة المرأة الإنجابية باستمرار، وتُصبح فيها الاحتياجات الأساسية، مثل الحصول على منتجات النظافة الصحية الخاصة بالدورة الشهرية، من الكماليات.

علاوة على ذلك، تُفاقم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للصراع التحديات التي تواجهها النساء والفتيات. فالتدهور السريع في الأوضاع الاقتصادية وتعطيل سبل العيش يؤديان إلى تهميشهن اقتصاديًا، مما يزيد من تعرضهن للاستغلال وسوء المعاملة. وفي ظل هذه الأزمة الإنسانية، تبرز قضايا ملحة مثل فقر الدورة الشهرية، وارتفاع مخاطر الإجهاض، والمضاعفات أثناء الحمل، وهي مشكلات من شأنها تشكيل تهديدا للحياة.

---

1 ريشا سينغ، سرينيفاس غولي، وأبرا سينغ، «النزاعات المسلحة وزواج الفتيات القاصرات: أدلة عالمية»، مراجعة خدمات الأطفال والشباب، المجلد 137 (يونيو 2022): 106458، https://doi.org/10.1016/j.childyouth.2022.106458.

2 جوليان بورغر، «لجنة أممية: مزاعم الاعتداء الجنسي الإسرائيلي على نساء فلسطينيات موثوقة»، الغارديان، 22 فبراير 2024، https://www.theguardian.com/world/2024/feb/22/claims-of-israeli-sexual-assault-of-palestinian-women-are-credible-un-panel-says.

3 إيلان بابيه، «التطهير العرقي في فلسطين» (سايمون وشوستر، 2007).

4 كاثرين ميدين، «الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، «الحرب الإنسانية»، والعنف الجنسي في فلسطين»، المجلة الدولية النسوية للسياسة، 20 أكتوبر 2021، https://doi.org/10.1080/14616742.2021.1882323.

5 دانيال ج. ن. ويشوت، «تعذيب جنسي لرجال فلسطينيين على يد السلطات الإسرائيلية»، قضايا الصحة الإنجابية، 1 يناير 2015، https://doi.org/10.1016/j.rhm.2015.11.019؛ فردوس عبد ربه العيسى وإليزابيث بيك، «العنف الجنسي كسلاح حرب في مناطق النزاع: تجربة النساء الفلسطينيات أثناء زيارة أحبائهن في السجون والمعتقلات»، مجلة أفليا، المجلد 36، العدد 2 (16 ديسمبر 2020): 167–181، https://doi.org/10.1177/0886109920978618.

6 جوليان بورغر، «لجنة أممية: مزاعم الاعتداء الجنسي الإسرائيلي على نساء فلسطينيات موثوقة»، الغارديان، 22 فبراير 2024، https://www.theguardian.com/world/2024/feb/22/claims-of-israeli-sexual-assault-of-palestinian-women-are-credible-un-panel-says.

7 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، «بيان بشأن فيديو يُزعم أنه يُظهر اعتداءً جنسياً على رجل فلسطيني أثناء احتجازه لدى السلطات الإسرائيلية - المفوضية السامية لحقوق الإنسان»، الأمم المتحدة، 8 أغسطس2024/https://www.un.org/unispal/document/statement-ohchr-08aug24.

8 ناديا هاردمن، «معظم سكان غزة ما زالوا نازحين ومعرضين للخطر»، هيومن رايتس ووتش، 20 ديسمبر 2023، https://www.hrw.org/news/2023/12/20/most-gazas-population-remains-displaced-and-harms-way

إن الاعتراف بالديناميات الجندرية للصراع ومعالجتها أمر ضروري، ليس فقط للتخفيف من المعاناة المباشرة التي تواجهها النساء والفتيات، بل أيضًا لتعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل في هذه المناطق. ولا يمكن تنفيذ تدخلات فعّالة تصون حقوق وكرامة النساء والفتيات وتمهّد الطريق لجهود بناء سلام مستدام، إلا من خلال فهم شامل لهذه الديناميات.

أزمة المناخ

إن تغيّر المناخ هو، قبل كل شيء، أزمة عدم مساواة. فـ63 مليون شخص يشكّلون أغنى 1٪ من سكان العالم يتسببون في انبعاثات تفوق بأكثر من الضعف تلك التي تصدر عن النصف الأفقر من سكان الأرض، والذين يبلغ عددهم 3.1 مليار نسمة[9]. وعلى الرغم من أن البنك الدولي[10] لا يُعرف عادةً بمواقفه الراديكالية في مجال المناخ، فقد كشف مؤخرًا أنه بحلول عام 2050، من المتوقع أن يتسبب التغير المناخي في تهجير داخلي لنحو 216 مليون شخص حول العالم. ويؤكد هذا الرقم الهائل الحاجة الملحة للتعامل مع تغيّر المناخ باعتباره أزمة عالمية.

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق عرضة لتأثيرات تغيّر المناخ، إذ إنها تعاني من ندرة شديدة في المياه وتُعد من أكثر المناطق حرارة في العالم.[11] وتشهد المنطقة كوارث متفاقمة، مثل الفيضانات المدمرة والمميتة الأخيرة في المغرب[12] واليمن[13] وليبيا[14]، والزلزال الكارثي الذي ضرب المغرب[15] عام 2023، إلى جانب ارتفاع معدلات الوفيات[16] الناتجة عن موجات الحر، حيث سجلت مصر خلال أيام قليلة في الصيف[17] الماضي وفاة 50 مواطنًا مصريًا و40 لاجئًا سودانيًا في أسوان.

ويؤثر تغيّر المناخ بشكل غير متكافئ على النساء والفتيات[18]، اللواتي يشكّلن نحو 80٪ من لاجئي المناخ[19]. كما يسهم تغيّر المناخ في تفاقم العنف ضد المرأة، مما قد يدفعهن إلى البحث عن مأوى حتى في غياب الكوارث المباشرة. وتتجلى آثار أزمة المناخ على النساء والفتيات في مجالات: الأمن، والصحة الجسدية والنفسية، وسبل العيش والاستقلالية. ورغم وفرة الأدبيات التي توثق هشاشة وضع النساء أمام تغيّر المناخ، لا تزال هناك فجوة كبيرة في دمج المقاربة الجندرية في سياسات المناخ أو التخطيط أو التمويل، حيث تشير الأمم المتحدة إلى أن 1.5٪ فقط من تمويل المناخ يُخصص لدعم النساء.

وعلى الرغم من التأثير غير المتناسب لتغير المناخ على النساء، فإن خطة عمل البنك الدولي لتغير المناخ 2021-2025، التي تتألف من 61 صفحة، لا تتضمن سوى إشارتين إلى النوع الاجتماعي[20]. إذ تشير الأولى إلى أن النهج القائم على الإنسان يتطلب إشراك المواطنين وعمليات تشاركية تراعي التنوع، بما في ذلك النوع الاجتماعي. أما الثانية، فتتعلق بالتزام مجموعة

9 "أغنى 1٪ يستخدمون ضعف كمية الكربون مقارنة بـ3.1 مليار شخص، وانبعاثات آسيا تتزايد، مما يفاقم أزمة المناخ والتلوث»، أوكسفام في آسيا، 24 سبتمبر 2020، https://asia.oxfam.org/latest/press-release/wealthiest-1-uses-twice-much-carbon-31billion-people-asian-emissions-grow

10 فيفيان كليمان وآخرون، «غراوندسويل – الجزء الثاني»، 13 سبتمبر 2021، https://www.sidalc.net/search/Record/dig-okr-1098636248/Description.

11 "Environment and Climate Change," UNICEF Middle East and North Africa, accessed June 19, 2025, https://www.unicef.org/mena/climate-change-in-mena.

12 ألكسندر أوبلانك، «الناس لم يروا شيئًا كهذا من قبل: المغرب يتعرض لأمطار غزيرة غير مسبوقة»، لوموند، 11 سبتمبر 2024، https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2024/09/11/people-have-never-seen-anything-like-it-morocco-hit-by-extraordinary-torrential-rains_6725563_124.html.

13 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، «اليمن، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | الفيضانات في اليمن - نداء طارئ رقم: MDRYE016 - الاستراتيجية التشغيلية»، 25 سبتمبر 2024، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-mena-yemen-floods-emergency-appeal-no-mdrye016-operational-strategy.

14 "فيضانات مدمرة في ليبيا»، اليونيسف، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://www.unicef.org/emergencies/devastating-flooding-libya

15 جون ب. رافرتي، «زلزال المغرب 2023»، موسوعة بريتانيكا، 13 سبتمبر 2023، https://www.britannica.com/event/Morocco-earthquake-of-2023.

16 تيم ستيكنغز، «الشرق الأوسط يتحمل العبء الأكبر من ارتفاع وفيات موجات الحر خلال 30 عامًا»، ذا ناشيونال، 14 مايو 2024، https://www.thenationalnews.com/climate/2024/05/14/middle-east-bears-brunt-of-30-year-rise-in-heatwave-deaths/.

17 "موجة حر في أسوان: درجات حرارة قصوى وانقطاعات في الكهرباء تودي بحياة العشرات – زاوية ثالثة»، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://zawia3.com/en/aswan/.

18 المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، «متحدون في العلم 2023: إصدار التنمية المستدامة»، 14 سبتمبر 2023، https://reliefweb.int/report/world/united-science-2023-sustainable-development-edition

19 صوفيا كاستيلو، ليا أنتونس، ومحمد أشرف الزمان، «أثر أزمة المناخ على عدم المساواة الجندرية: نظرة إلى الخطوط الأمامية بحثًا عن أولويات السياسات»، مجلة فرونتيرز في المدن المستدامة، المجلد 6 (4 مارس 2024)، https://doi.org/10.3389/frsc.2024.1304535.

20 مجموعة البنك الدولي، «خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيّر المناخ 2021–2025: دعم التنمية الخضراء والمرنة والشاملة»، 2021، https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/ee8a5cd7-ed72-542d-918b-d72e07f96c79.

البنك الدولي بتعميم نهج مراعي للنوع الاجتماعي في العمل المناخي، دون تقديم تفاصيل كافية. أما استراتيجية صندوق النقد الدولي للمناخ، فهي أسوأ من ذلك[21]، إذ لا تتضمن أي إشارة إلى النوع الاجتماعي أو إلى النساء في أي جزء من نصها.

لذا، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، ودعم النساء والفئات الهشة الأخرى، وتعزيز التعاون الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمة. إن الفشل في اتخاذ قرارات حاسمة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وبعيدة المدى، سواء على صعيد الأمن البشري أو الاستقرار العالمي.

دور المؤسسات المالية الدولية

في المشهد الاجتماعي والاقتصادي المعقّد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان لتنفيذ تدابير التقشف من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي آثار عميقة ذات أبعاد جندرية. فهذه السياسات، التي طُبّقت ظاهريًا لمواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز الانضباط المالي، كان لها تأثير غير متكافئ على النساء، مما فاقم الفجوات القائمة وأعاق التقدّم نحو تحقيق المساواة الجندرية. ورغم إعلان المؤسستين التزامهما بالمساواة والإدماج، فإن استمرارهما في الترويج للتقشف والخصخصة يقوّض هذه الأهداف. وبدلًا من إعطاء الأولوية للاستثمار في الخدمات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية التي من شأنها تخفيف العبء عن النساء، تروّج المؤسسات المالية الدولية لسياسات تؤدي إلى تفاقم المشكلات القائمة المرتبطة بتقاطع النوع الاجتماعي مع النزاعات والأزمات البيئية والمناخية في المنطقة بعدة طرق.

وتؤدي تدابير التقشف، مثل خفض الدعم، وتآكل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة، وتقليص الإنفاق العام، وزيادة الضرائب غير المباشرة، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية، وتكون آثارها غير المتكافئة أشد وطأة على النساء. وغالبًا ما تشمل هذه التدابير تخفيضات في الإنفاق العام، تستهدف في الغالب الخدمات الاجتماعية والتوظيف في القطاع العام. ووفقًا لبيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي نفسه، نفّذت 187 دولة[22] بين عامي 2010 و2020 تدابير تقشفية أدت إلى تقليص كبير في الإنفاق العام. ويُرجّح أن يستمر نهج الصندوق، الذي يعزز أوجه عدم المساواة بين الجنسين ويعيد إنتاجها، ويؤدي إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان للنساء، حتى عام 2025 على الأقل[23].

وتُسهم التخفيضات في الإنفاق العام التي تفرضها تدابير التقشف التي يوصي بها صندوق النقد الدولي في زيادة معدلات الفقر، مما يؤدي إلى تصاعد النزاعات وتفاقم أوجه عدم المساواة. كما يمكن أن تعيق سياسات التقشف قدرة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التصدي للأزمات البيئية والمناخية، إذ تؤدي هذه التخفيضات إلى تراجع الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وهذا من شأنه أن يفاقم آثار التدهور البيئي وتغير المناخ، التي تؤثر بشكل غير متكافئ على النساء والفئات الضعيفة الأخرى[24].

يمكن أن تقوّض تدابير التقشف الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الفساد، وهما عنصران أساسيان لمعالجة أوجه القصور في الحكامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد يؤدي النهج الموحد الذي يتبعه صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدات المالية إلى تعقيد التحديات القائمة، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى آليات رقابة ومساءلة مؤسساتية فعالة. ويمكن أن يسفر ذلك عن ممارسات وميزانيات غير كافية وتراجعية، مما سيؤدي إلى تعميق عدم المساواة في توزيع الثروة، وتزايد حدة الصراعات وعدم الاستقرار في المنطقة[25]. وأخيرًا، قد تعيق سياسات التقشف قدرة دول المنطقة على الاندماج في

---

21 "استراتيجية صندوق النقد الدولي لمساعدة الأعضاء في مواجهة التحديات السياسية المتعلقة بتغير المناخ — الأولويات، وطرق التنفيذ، والآثار على الميزانية»، صندوق النقد الدولي، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2021/07/30/IMF-Strategy-to-Help-Members-Address-Cli-mate-Change-Related-Policy-Challenges-Priorities-463093.

22 "أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان للنساء»، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://www.ohchr.org/en/special-proce-dures/ie-foreign-debt/impact-economic-reform-policies-womens-human-rights.

23 خوان بابلو بوهوسلافسكي وماريانا رولي، «سياسات بريتون وودز في ظل الجائحة: تحليل من منظور المساواة بين الجنسين — رؤى من أمريكا اللاتينية»، مجلة التنمية، المجلد 64، العدد 1–2 (21 أبريل 2021): 97–106، https://doi.org/10.1057/s41301-021-00290-4.

24 ماريا سهنوني، «اقتصاديات صندوق النقد الدولي الكسولة لن تنقذ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، تحالف رصد العالم العربي، 18 ديسمبر 2023، https://arabwatchcoalition.org/2023/12/18/the-imfs-lazy-economics-will-not-save-mena/.

25 نفسه

الاقتصاد العالمي وإصلاح أنظمة أسعار الصرف، مما يحدّ من فرصها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة، وهما عنصران حاسمان لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الأزمات القائمة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والنزاعات، والتدهور البيئي والمناخي في المنطقة[26].

وتهدف سياسات البنك الدولي، بما فيها برامج التكيّف الهيكلي، والسياسات المالية والنقدية، والمشاريع الاستثمارية، إلى تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين مستويات المعيشة. كما يولي البنك الدولي أهمية كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا، وذلك كما ورد في استراتيجيته الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة 2024-2030. [27]

إلا أنه، على أرض الواقع، لا ترقى تدخلات البنك الدولي، لا سيما في دول الجنوب العالمي، إلى مستوى الالتزامات المعلنة، بل تقوّضها بشكل مباشر. فعلى الرغم من أن استراتيجية البنك المتعلقة بالنوع الاجتماعي قد أحرزت بعض التقدم، من حيث التأكيد على أهمية التمويل العام للخدمات الأساسية، والاعتراف بعلاقات القوة والعقد الاجتماعي، والإشارة إلى حقوق الإنسان وحماية العمال، إلا أن هذا التقدم يُفرغ من مضمونه في ظل السياق الأوسع لسياسات الخصخصة القسرية التي يفرضها البنك، والتي تتعارض فعليًا مع التنازلات التي قدمتها الاستراتيجية.

كما فشلت الاستراتيجية في الدعوة إلى تحولات هيكلية واقتصادية، أو إصلاحات في السياسات الاجتماعية والاقتصاد الكلي، سواء على مستوى البنك الدولي نفسه أو من خلال السياسات المعتمدة على المستوى القطري. وفي غياب إدماج فعّال لهذه الاستراتيجية ضمن الوظائف والسياسات الأساسية للبنك، فإنها تظل مجرد خطوة دعائية تهدف إلى تقديم صورة إيجابية عن سياسات البنك باعتبارها صديقة للمرأة، دون أن تُحدث تغييرًا حقيقيًا لصالح النساء والأشخاص المتنوعين جندريًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في غيرها من المناطق. علاوة على ذلك، وفي ظل انتشار سياسات التقشف في المنطقة، تواجه الاستراتيجية تحديات كبيرة على مستوى التنفيذ الفعلي، مما يثير شكوكًا جدية حول قدرتها على تحقيق تحسينات ملموسة في حياة النساء في المنطقة.

وقد فشلت استراتيجية «الدمج الجندري» لصندوق النقد الدولي[28]، إلى جانب المذكرة التوجيهية[29] المؤقتة التي نُشرت مؤخرًا (والتي تقتصر على تقديم توصيات غير ملزمة)، في معالجة الآثار الجندرية الناجمة عن سياسات التقشف والديون التي يعتمدها الصندوق، كما أنها لا تتضمن أي التزام بالابتعاد عن هذه السياسات. وبدلاً من ذلك، يتم اختزال المساواة الجندرية في مجرد وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد وُجّهت انتقادات متكررة للصندوق لعدم دمجه المنهجي لقضايا النوع الاجتماعي في تصميم برامجه، وتجاهله للآثار الجندرية لسياساته الاقتصادية الكلية، في سياق تتحمّل فيه النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العبء الأكبر. [30]

---

26 "صندوق النقد الدولي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا — موجز قضايا من صندوق النقد الدولي»، صندوق النقد الدولي، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2003/081503.htm.

27 **مجموعة البنك الدولي، «استراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن النوع الاجتماعي 2024 – 2030: تسريع المساواة بين الجنسين للقضاء على الفقر على كوكب قابل للعيش»، مجموعة البنك الدولي، 7 مارس 2025، https://www.worldbank.org/en/topic/gender/brief/gender-strategy-update-2024-30-accelerating-equality-and-empowerment-for-all.

28 "استراتيجية صندوق النقد الدولي لإدماج النوع الاجتماعي بشكل منهجي»، صندوق النقد الدولي، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2022/07/28/IMF-Strategy-Toward-Mainstreaming-Gender-521344.

29 "مذكرة توجيهية مؤقتة بشأن إدماج النوع الاجتماعي في صندوق النقد الدولي»، صندوق النقد الدولي، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2024/01/12/Interim-Guidance-Note-on-Mainstreaming-Gender-at-The-IMF-543779.

30 نبيل عبده، «الأثر القائم على النوع الاجتماعي لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة مصر والأردن وتونس» (أوكسفام، 8 أكتوبر 2019)، https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620878/bn-imf-gendered-impact-policies-mena-081019-en.pdf.

أجندة نسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإصلاح المؤسسات المالية الدولية

يقتضي النهوض الفعلي بالمساواة الجندرية وتمكين المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تتبنى المؤسسات المالية الدولية نهجًا نسويًا في صنع السياسات، بشكل يُعطي الأولوية للاستثمار في الخدمات العامة، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية للرعاية. كما يجب على صندوق النقد الدولي، على وجه الخصوص، أن يضع المساواة الجندرية في صميم سياساته المتعلقة بالإقراض والمساعدة الفنية. ويجب إجراء تقييمات لأثر السياسات على المساواة بين الجنسين لجميع التوصيات، لتفادي الإضرار بحقوق المرأة ورفاهها. كما يتعيّن على المؤسسات المالية الدولية الانخراط مع المنظمات النسوية ومجموعات المجتمع المدني، لضمان أن تكون سياساتها واستراتيجياتها مستندة إلى التجارب والاحتياجات المتنوعة للنساء في المنطقة.

ويشمل ذلك تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، والتصدي للممارسات التمييزية في سوق العمل، والاعتراف بقيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتعزيز أنظمة الضرائب التصاعدية التي تجمع الإيرادات بشكل عادل وتنفقها على الخدمات العامة الأساسية، بوصفها مفتاحًا لتعزيز المساواة بين الجنسين والرفاهية بشكل عام.

العمل اللائق والمشاركة في القوى العاملة

تتسع الفجوة الاقتصادية الجندرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تظل معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة، ولا تسهم النساء سوى بنسبة 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. كما أن الفجوة الجندرية في المشاركة الاقتصادية، والتي تعود جزئيًا إلى الحواجز القانونية التي تعيق دخول النساء إلى سوق العمل، أثّرت أيضًا على وصول النساء إلى الخدمات الرقمية واستخدامها[31]. ويُظهر تقرير «المرأة، والأعمال، والقانون» الصادر عن البنك الدولي أن النساء يتمتعن بنسبة 64٪ فقط من الحماية القانونية التي يتمتع بها الرجال، كما أن الدول لم تُنشئ سوى أقل من 40٪ من الأنظمة اللازمة للتنفيذ الكامل لقوانين تكافؤ الفرص[32].

ورغم التقدّم في مجال التعليم، لا تزال النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يواجهن حواجز كبيرة تحول دون دخولهن إلى سوق العمل الرسمي واستمرارهن فيه. فمعدلات البطالة المرتفعة بين النساء، إلى جانب ممارسات التوظيف التمييزية والأعراف الثقافية التي تُعطي الأولوية لتوظيف الرجال، تُكرّس الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية. كما تؤثر سياسات التقشف، التي تُعطي الأولوية للخصخصة وتُقلّص فرص العمل في القطاع العام، بشكل غير متناسب على النساء، اللواتي يُمثّلن نسبة كبيرة من العاملين في هذا القطاع ويعتمدن على الخدمات التي يوفرها[33].

التوصيات

- السياسات الرامية إلى تعزيز العمل اللائق للمرأة ضرورية لمعالجة أوجه عدم المساواة الجندرية في سوق العمل. وقد يشمل ذلك حماية حقوق العمال، وضمان أجور عادلة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي. ووفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية، يمكن أن يكون للاستثمار في العمل

31 ليلي مطّاعي، «الاستثمار في النساء لتعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مدونات البنك الدولي، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/invest-women-boost-growth-mena.

32 مجموعة البنك الدولي، «بيانات جديدة تُظهر فجوة جندرية هائلة وأوسع من المتوقع على مستوى العالم»، مجموعة البنك الدولي، 4 مارس 2024، https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/03/04/new-data-show-massive-wider-than-expected-global-gender-gap.

33 أسامة دياب وسلمى إيهاب هندي، «النساء والإصلاح الاقتصادي في مصر: أثر التغيرات في الإنتاج على مشاركة النساء في قوة العمل المأجورة»، مجلة نقد الشرق الأوسط، المجلد 31، العدد 1 (2 يناير 2022): 61–79، https://doi.org/10.1080/19436149.2022.2030984.

اللائق للمرأة آثار إيجابية مضاعفة على الأسر والمجتمعات والاقتصادات[34].

- وينبغي على الحكومات أيضًا أن تُعطي الأولوية لمبادرات خلق فرص العمل الموجّهة للنساء، لا سيما في القطاعات التي تكون فيها مشاركتهن ضعيفة أو تمثيلهن ناقصًا.

رعاية

على الرغم من العلاقة الواضحة بين التقشف، وأعمال الرعاية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، فشل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في معالجة هذه القضايا بشكل كافٍ في سياساتهما واستراتيجياتهما. وبدلاً من ذلك، فإن خفض الإنفاق الذي تفرضه سياسات التقشف له آثار كبيرة على النساء، لا سيما فيما يتعلق بأعمال الرعاية. فأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، التي تؤديها النساء في الغالب، يتم التقليل منها وتجاهلها في مناقشات السياسات الاقتصادية، رغم كونها عنصرًا حاسمًا في الاقتصاد، حيث توفر دعماً أساسياً للأفراد والمجتمعات.

وقد أدّت التخفيضات في الإنفاق العام إلى تقليص توفير الدولة لخدمات الرعاية، وزيادة خصخصة المجالات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. وبينما تكافح الأسر لتحمّل تكاليف الخدمات الخاصة، يُنتظر من النساء سدّ هذه الفجوات، من خلال تحمّل مسؤوليات متزايدة في رعاية الأطفال والمسنين، والقيام بالواجبات المنزلية. وهذه الزيادة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر لا تقيّد فرص المرأة في المشاركة الاقتصادية فحسب[35]، بل تُسهم أيضًا في فقر الوقت، مما يحرمهن من القدرة على متابعة التعليم، والعمل، والأنشطة الترفيهية.

وللتقشف آثار ثلاثية الأبعاد على النساء، حيث أدّت التخفيضات في الإنفاق العام إلى تقليص توفير الدولة لخدمات الرعاية، وأسهمت أدوار النساء كمديرات للأسر والمجتمعات في تفاقم فقر الوقت في سياق ارتفعت فيه الأسعار، كما أن السياسات النيوليبرالية التي تنفذها الحكومات في مختلف أنحاء العالم قلّلت من قدرة الدول على التحكم في ميزانياتها وقيّدت الإنفاق العام، في الوقت الذي تعزز فيه أشكال الضرائب التنازلية[36]. ويؤدي عدم الاستقرار المالي الناتج عن ذلك إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الجندرية، لا سيما بالنسبة للنساء ذوات الدخل المنخفض والعاملات في وظائف غير مستقرة.

التوصيات

- إن الاعتراف بأهمية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أمر ضروري لمعالجة الفوارق الجندرية التي تفاقمت بسبب سياسات التقشف. ويجب على الحكومات الاستثمار في خدمات رعاية عالية الجودة للتخفيف من أعباء الرعاية الملقاة على عاتق النساء، وضمان الوصول الشامل إلى هذه الخدمات، وهو ما يمكن أن يحقق أيضًا عوائد كبيرة من حيث النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية[37].
- يمكن أن تساعد الميزنة المراعية للنوع الاجتماعي في ضمان إعطاء الإنفاق العام الأولوية لاحتياجات النساء ويُعزز المساواة بين الجنسين.

34 "حقائق حول الاستثمار في العمل اللائق للنساء"، منظمة العمل الدولية، 28 فبراير 2008، https://www.ilo.org/publications/facts-investing-decent-work-women.

35 مجموعة البنك الدولي، «رعاية الأطفال تشجع المزيد من النساء على الانضمام إلى سوق العمل في المشرق»، مجموعة البنك الدولي، 6 مارس 2025، https://www.worldbank.org/en/news/feature/2024/02/14/better-childcare-encourages-more-women-to-join-the-labor-market-in-the-mashreq.

36 شبكة النوع الاجتماعي والتنمية، «مذكرة مقدمة إلى الخبير المستقل المعني بالدين الخارجي وحقوق الإنسان حول الروابط وتأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي وتدابير التقشف على حقوق الإنسان للنساء» (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مارس 2018)، https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/IEDebt/WomenAusterity/GenderDevelopmentNetwork.pdf.

37 "تقرير موجز: إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 20 عامًا"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المقر الرئيسي، بدون تاريخ، https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/02/beijing-synthesis-report.

تعبئة التمويل والإنفاق على المساواة الجندرية

تتطلب التعبئة المثلى للموارد من أجل تحقيق المساواة الجندرية بذل جهد حثيث لتخصيص إيرادات إضافية بفعالية. وتعتمد معظم البلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الضرائب على السلع والخدمات في معظم دخلها. وقد تزايدت حصة ضرائب الاستهلاك في الإيرادات الضريبية لمصر والمغرب في السنوات الأخيرة[38]. كما شهدت مصر وتونس زيادة في الآونة الأخيرة في حصة ضريبة الدخل الشخصي، بالتزامن مع انخفاض حصة الضرائب على الشركات[39].

إن الضرائب على السلع والخدمات تنازلية بطبيعتها، وتشكل عبئًا أكبر على الفقراء والطبقة المتوسطة. وعلى الرغم من استخدام الشرائح الضريبية في ضريبة الدخل الشخصي، فإن انخفاض حصة ضرائب الشركات وزيادة حصة الضرائب على السلع والخدمات يسلّطان الضوء على الطبيعة التنازلية للضرائب في المنطقة. ويمكن للأنظمة الضريبية التصاعدية أن تسهم في إعادة توزيع الثروة والحد من عدم المساواة الاقتصادية، مما يعود بالنفع على النساء بشكل خاص. كما يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي المعاكسة للدورات الاقتصادية أن تساعد في التخفيف من آثار الصدمات الاقتصادية على النساء وضمان أمنهن الاقتصادي.

التوصيات

- يتطلّب تهيئة بيئة مواتية على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق المساواة الجندرية اعتماد نهج شامل للسياسات الاقتصادية. ويجب على الحكومات تقييم الآثار الجندرية لسياساتها، واعتماد تدابير للتخفيف من أي آثار سلبية.
- يمكن للضرائب التصاعدية، إلى جانب التدابير الرامية إلى الحد من التهرب الضريبي من قبل الشركات والأفراد الأثرياء، أن تولّد موارد مالية لتمويل البرامج التي تعزز المساواة الجندرية وحقوق المرأة. وقد تشمل هذه البرامج مبادرات لمنع العنف ضد المرأة، وتحدي الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الإنجابية.
- يُعدّ الإنفاق المستهدف أمرًا بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء وتعزيز تمكينهن الاقتصادي. ويمكن أن تسهم الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية، مثل خدمات الرعاية والتعليم، في خلق فرص للنساء والتقليل من أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر. كما يجب توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع النساء، بغض النظر عن وضعهن الوظيفي، لضمان أمنهن الاقتصادي ورفاههن.

الخاتمة

توضح هذه الورقة كيف تؤدي سياسات التقشف التي ينتهجها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تفاقم المشكلات القائمة المرتبطة بالترابط بين قضايا النوع الاجتماعي، والنزاعات، والأزمات البيئية/المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال خفض الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الفقر وعدم المساواة، وإعاقة الجهود المبذولة لمعالجة الأزمات البيئية والمناخية، وتقويض المساعي الرامية إلى تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الفساد، والحد من قدرة دول المنطقة على الاندماج في الاقتصاد العالمي وإصلاح أنظمة أسعار الصرف لديها.

38 نيرانجان سارانجي وآخرون، «إصلاحات الضرائب في المنطقة العربية: تقييم العدالة والكفاءة والتدرج نحو تعبئة الموارد المحلية»، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Tax%20reforms%20in%20the%20Arab%20Region%20Assessing%20equity%2C%20efficiency%20and%20progressivity%20toward%20mobilizing%20domestic%20resources.pdf.

39 نفسه

يتضح من تقييم نهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجاه سياسات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن هناك حاجة إلى تحوّل جذري. وبدلاً من الاستمرار في تدابير التقشف والإصلاحات التي تركز على السوق، ينبغي على المؤسستين أن تتحوّلا نحو إطار يستند إلى مبادئ الحقوق والمساواة والعدالة الاجتماعية. ويتطلّب ذلك إعادة توجيه التركيز نحو استثمارات كبيرة في الخدمات العامة، مثل التعليم، والرعاية الصحية، وشبكات الأمان الاجتماعي، باعتبارها ركائز أساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق تنمية شاملة. كما أن التعاون الفعّال مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تدافع عن حقوق المرأة، يُعدّ أمرًا ضروريًا لضمان أن تكون السياسات مستجيبة وتعكس في الوقت ذاته الاحتياجات والتطلعات المتنوعة للنساء في جميع أنحاء المنطقة.

تشمل الاستراتيجيات والإجراءات النسوية لمواجهة استيعاب الخطاب النسوي من خلال تدخلات المؤسسات المالية الدولية في بلدان الجنوب العالمي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التنظيم، وبناء تحالفات عابرة للحدود، وتعزيز التضامن بين النسويات والجهات الفاعلة التقدمية الأخرى في المنطقة وفي الجنوب العالمي عمومًا. وتُعدّ هذه الجهود ضرورية للتصدي لتدخلات المؤسسات المالية الدولية التي تعيق التقدم نحو المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية، والدعوة إلى مقاربات بديلة تُعطي الأولوية لحقوق واحتياجات الأفراد والمجتمعات، وإعادة توزيع السلطة والموارد[40].

توصيات موجة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

1. إعطاء الأولوية للاستثمار في الخدمات العامة: يجب إعطاء الأولوية لتوجيه الموارد نحو تعزيز الخدمات العامة مثل التعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية. ويسهم ذلك في تعزيز الرفاه الاجتماعي، والتخفيف من العبء غير المتناسب لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على النساء، مما يُسهّل مشاركتهن الاقتصادية بشكل أكبر.
2. تبنّي نموذج قائم على الحقوق: يجب إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية بما يتماشى مع مبادئ المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية. ويتطلب ذلك إزالة الحواجز الهيكلية الراسخة التي تعيق ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية، بما في ذلك مراجعة السياسات المالية والنقدية التي تُكرّس التقشف وتُقوّض التنمية الشاملة.
3. تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني: الانخراط في حوارات معمّقة مع المنظمات القاعدية والمدافعين عن حقوق المرأة، من أجل ضمان انسجام التدخلات مع الواقع المعقّد والاستجابة لتطلعات النساء على المستوى المحلي، بشكل يسهم في تطوير مبادرات أكثر دقة وملاءمة للسياق.
4. إعطاء الأولوية للسياسات التحويلية في مجال النوع الاجتماعي: الاستثمار في السياسات والبرامج التي تعزز المساواة الجندرية بشكل فعّال، وتدعم الإدماج الاجتماعي، وتوفّر بيئات مواتية لتقدّم المرأة اقتصاديًا.

توصيات موجهة لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1. مواجهة أوجه عدم المساواة المنهجية: الدعوة إلى سياسات تُفكك الحواجز النظامية وتُعطي الأولوية لحقوق المرأة ورفاهها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك الدفع نحو إصلاحات قانونية ومؤسسية تُزيل العقبات التي تعيق ولوج المرأة لملكية الأرض والائتمان، والعمل، والتمثيل السياسي.
2. تعزيز نظم الحماية الاجتماعية: دعم توسيع وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لضمان وصول منصف إلى الموارد والخدمات الأساسية، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية.

40 زينة محيدلي، «تأثير المؤسسات المالية الدولية على الحركات النسوية في الجنوب العالمي/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مؤسسة فريدريش إيبرت، تم الدخول في 19 يونيو 2025، https://feminism-mena.fes.de/e/the-impacts-of-ifis-on-feminist-movements-in-the-global-south-mena.

3. ترسيخ المعرفة المحلية والنسوية: تهيئة بيئات داعمة للمنظمات النسوية، والتعاونيات، وهياكل الحكم المحلي التقليدية، وجمعيات العمال غير الرسميين، التي تقدم بالفعل نماذج اقتصادية بديلة تقوم على الرعاية والعدالة والتضامن.

يتطلب تحقيق العدالة الجندرية والتنمية المنصفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وجنوب العالم عمومًا) ما هو أبعد من مجرد تغييرات شكلية في السياسات أو حلول تقنية. بل يستدعي تفكيك البنية المالية العالمية المتجذرة في الإرث الاستعماري، والتي لا تزال تتجلى من خلال الديون، وسياسات التقشف، واستنزاف الموارد، والإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل مؤسسات مالية يهيمن عليها الشمال العالمي. وهذا يستوجب إعادة تصوّر شاملة لمفهوم التنمية، وبناء نظام متعدد الأطراف قائم على الرعاية، والسيادة الاقتصادية، والتعاون، والرفاه الجماعي للناس والكوكب.

يجب على حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والجهات الفاعلة الإقليمية أن تُعطي الأولوية للاستثمارات الاستراتيجية في السيادة الغذائية، والطاقة المتجددة، والسياسات الصناعية الإقليمية التي تخدم شعوبها وتحمي مواردها وأنظمتها البيئية، بدلاً من خدمة مصالح الدائنين، والمستثمرين الأجانب، وحكومات الشمال العالمي. ومن شأن هذا التحول أن يُقلّل من اعتماد المنطقة على الديون والأسواق العالمية، ويُعزّز قدرتها على الصمود. ولطالما دافعت الحركات النسوية والمناهِضة للاستعمار/الداعية إلى إنهاء الاستعمار في المنطقة وجنوب العالم عن هذه البدائل المتجذّرة في العدالة، والتضامن، والاستقلالية. ويجب أن تؤخذ رؤيتهم بعين الاعتبار في التخطيط للمستقبل. إن تفكيك الهياكل الاقتصادية الاستعمارية ليس مهمة يمكن تفويضها إلى المؤسسات ذاتها التي دعمت هذه الهياكل تاريخيًا وساهمت في ترسيخها. بل هو واجب سياسي يجب أن ينبع من داخل المنطقة وجنوب العالم، وتقوده الفئات الأكثر تضررًا.